مساهمة في النقاش الدائر حول الضمان الصحي في لبنان ومستقبله

تكتسب معركة الضمان الصحي يوما بعد يوم اهمية بالغة ، وتطرح فيها نتيجة لهذه الاهمية آراء مختلفه ، ومناقشات متعددة ، الا انها في مجموعها تقسم الى قسمين رئيسيين : قسم منها يهدف الى التزوير وتلفيق الحقائق على الرغم من حرصه على التستر بستار الموضوعية ، وقسم آخر تقدمي يهدف الى فضح كافة المخططات الرامية الى عرقلة تنفيذ الضمان الصحي في موعده المحدد .

وقبل الدخول في مناقشة كافة التفاصيل المتعلقة بالضمان الصحي ، ومعالجة كافة الملابسات المحيطة به ، لا بد من تحديد معنى الضمان الصحي وتعريفه اولا . ولا بد من معرفة شروط الاستحقاق والاستفادة منه ثانيا حتى نكون قادرين على الالمام موضوعيا بطبيعة الاسباب الجوهرية التي تعوق تنفيذ هذا الفرع الهام من فروع الضمان الاجتماعي في موعده المحدد بتاريخ اول شباط ١٩٧١ .

تعريف الضمان الصحي في لبنان

الضمان الصحي هو احد الفروع الاربعة من فروع الضمان الاجتماعي وهي : تعويض نهاية الخدمة ـ التعويضات العائلية ـ الضمان الصحي ـ ضمان طوارئ العمل .

وقد نفذ من هذه الفروع الاربعة حتى الان فرعان هما :

١ ـ فرع تعويض نهاية الخدمة . وقد وضع موضع التنفيذ بتاريخ ١٩٦٥/٥/١ .

٢ ـ وفرع التعويضات العائلية . وقد وضع موضع التنفيذ بتاريخ ١٩٦٥/١١/١ .

اما فرع طوارئ العمل فلم يصدر بشأنه بعد اي تشريع خاص يحدد موعد تنفيذه .

واما فرع الضمان الصحي فقد صدر بشأنه المرسوم رقم ١٤٠٣٥ وذلك بتاريخ ١٦ آذار ١٩٧٠ على اثر الانتفاضة العمالية والمهنية التي هبت مطالبة بتنفيذه عندما لاحت في الافق الامكانية بوادر تجاهل وتهويم هذا الفرع الهام في الادراج الرسمية .

وقد حدد المرسوم الانف الذكر موعد تنفيذ الضمان الصحي على الشكل الاتي :

ـ اعتبارا من اول تشرين الثاني ١٩٧٠ لاستحقاق التقديمات .

ـ اعتبارا من اول شباط ١٩٧١ لاستحقاق التقديمات .

الا ان اعتبار هذا التحديد بقي مجرد حبر على ورق . لماذا ؟ لان تنفيذ هذا المرسوم (١٤٠٣٥) يقتضي كما جاء في الكتاب الذي رفعه وزير العمل والشؤون الاجتماعية منير حمدان الى مجلس الوزراء استصدار مرسومين آخرين :

■ الاول : تحدد مقدار الاشتراكات وتوزيعها بين اصحاب الاعمال والاجراء . وذلك بعد انهاء مجلس ادارة صندوق الضمان ، واقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية . وذلك وفقا للمادة ٧١ من قانون الضمان .

■ الثاني : تحدد مقدار مساهمة الاشخاص المضمونين في تقديمات العناية الطبية وفقا للاصل نفسها ، ووفقا للمادة ٢٠ من قانون الضمان .

ويضيف الوزير حمدان في كتابه : « ان المرسوم الاول يجب ان يصدر قبل نهاية تشرين الثاني ١٩٧٠ . والمرسوم الثاني قبل نهاية شهر كانون الاول ١٩٧٠ » .

والسؤال المحدد هنا هو لماذا لم يصدر الدولة مثل هذين المرسومين لدى اصدارها المرسوم ١٤٠٣٥ باعتبارهما وسيلة تنفيذه العملية ؟

عدا عن هذا ، فان تنفيذ المرسوم ١٤٠٣٥ لا يتم بشكل فعلي لعجز رصد مبلغ ١٠ ملايين ليرة لبنانية في الشهر الماضي (حسب قرار مجلس الوزراء) . فهذه النسبة هي من جهة جاءت من مساهمة الدولة (جاء في المادة ٧٢ من قانون الضمان الاجتماعي ان الدولة تتحمل ٢٥٪ من مجموع قيمة التقديمات) . وهي من جهة ثانية تبقى نسبة هزيلة امام معرفة الرقم الحقيقي القادر على تأمين التقديمات اللازمة والبالغ قدره ١٠٥ ملايين ليرة حسب تقديرات صندوق الضمان الاجتماعي .

شروط الاستحقاق والافادة من الضمان الصحي

لقد فرض الضمان الصحي على العامل ان يكون قد امضى في العمل لا في المؤسسة عدة ثلاثة اشهر خلال السنة اشهر التي تسبق له تقديمات الشيب الطبي من المرض كي يستحق له تقديمات في الضمان الصحي . اما بالنسبة للمستفيدين من الضمان الصحي (اي غير المضمونين ، اي غير العمال والاجراء) فان تحديدهم هو على الشكل الاتي :

ـ افراد عائلات المضمونين (مع الملاحظة انه في حال تعداد الزوجات فان الافادة لا تشمل غير الزوجة الاولى) .

ـ الاولاد حتى سن السادسة عشرة . وحتى سن الخامسة والعشرين اذا كانوا يتابعون الدراسة .

ـ والد المضمون ووالدته (اذا كانا على عاتقه واذا كان عمرهم يزيد عن ٦٠ سنة) .

وتجدر الاشارة الى ان هؤلاء المستفيدين لا يشملهم فائدة الضمان الصحي الا بناء على توفر شرط اساسي وهو كونهم يعيشون مع المضمون تحت سقف واحد وعلى نفقته .

هذا فيما يتعلق بشروط الاستحقاق والافادة . اما فيما يتعلق بطبيعة التقديمات وشروطها وطريقة اعطائها ، فهناك اولا الطبابة . وتنص نظام الضمان الصحي حول مسألة الطبابة على ان جميع الاطباء الذين يمارسون الطب في لبنان هم مقبولون لدى الصندوق شريطة ان يقبلوا بالانظمة التي يضعها . واذا قبلوا بالمعرفة ، (حتى الان يرفض الاطباء القبول بمعرفة النظام الصحي) . وهناك ثانيا الدواء . حددت اللجنة المختصة (٢٥٠) صنف من اصناف الدواء « الرائجة » في لبنان والبالغ عددها ٣٥٠٠٠ الفا (فقط لا غير) ؟!.

وليس بوسع الطبيب ان يصف اي دواء الا اذا كان مدرجا على اللائحة التي حددتها اللجنة المختصة .

وهناك ثالثا الاستشفاء : وقد قسم الاستشفاء الى قسمين : استشفاء عادي ، واستشفاء عاجل .

وبوسع المريض ان يقصد اي مستشفى اذا كانت مساهمة مع صندوق الضمان .

ويستشفي المريض او المضمون في درجة موحدة للجميع وقد اطلق عليها درجة الضمان

وكل من يرغب في الاستشفاء في درجة اعلى فعليه ان يدفع الفرق من جيبه .

وبالاضافة الى هذه التقديمات فان هناك تقديمات اخرى مثل : تعويض نفقات الدفن وقدره ٢٠٠ ليرة لبنانية .

وبالاضافة الى هذا التعويض ، هناك ايضا تعويض المرض وتعويض الامومة .

اما تعويض المرض فهو بدل اجر الايام الذي يفقده المضمون عند انقطاعه عن العمل بسبب المرض (مقدار التعويض حاليا هو كما ينص قانون الضمان الاجتماعي ٥٠ بالمئة من الراتب في الشهر الاول و ٧٥٪ ابتداء من اليوم الواحد والثلاثين من العجز حتى مدة ستة اشهر قابلة للتجديد حتى السنة) ويجدر الاشارة هنا الى ان صندوق الضمان لا يتحمل تعويض المرض الا اكثر فاكثر وجوه المعاطلة الى يخسيء خلقها الاول من شهر شباط المقبل ، كلما تكشف النظام . وكلما ازدادت الطبقه العاملة اللبنانية ومعها سائر الكادحين بقنا بأن النظام يتآمر شتى الوسائل والاساليب لاجهاض هذا المكتسب العمالي ومطلبه منسجما بذلك مع طبيعه الطبقه المعبره عن مصالح كبار الرأسماليين والمستغلين في هذا البلد .

وبالطبع فان النظام يحاول الظهور بمظهر موضوعي حيال عرقله تنفيذ الضمان الصحي في موعده المحدد . الا ان الحرص على الظهور بمظهر الموضوعية شيء ، وإعطاء نظره موضوعية او بمسيرات موضوعيه شيء آخر . ونتيجة لذلك فان كافه التبريرات التي يلفقها أهل النظام في معرض حديثهم عن ضرورة أجل تنفيذ الضمان الصحي في موعده الجديد لا تصمد من جهة امام المناقشة العلمية ، وهي من جهة ثانية لا تدلل

ارقام لا بد من معرفتها

ـ ان كلفة الضمان الصحي من الناحية الادارية هي ٢٠٥٥٩٠٩٢٠ ليرة ، اي بنسبة ٥٢ر٪ من الاشتراكات .

ـ ان كلفة الاستشفاء تبلغ ٢٥٠٨٧٧٠٨٨٠ ليرة . اي ما يقارب الـ ٤٠٪ من مجموع كلفة العناية الطبية (اي من دون تعويضات المرض والامومة ونفقات الدفن) .

ـ ان نفقات الاستشارات والزيارات الطبية تبلغ ١٤٠٦٥٠٤٤٠ ليرة .

ـ ان عدد المضمونين ٢٠٠ الف شخص.

ـ ان عدد المضمونين والمستفيدين ٥٦٠ الفا . اي ٢٤٨٪ لكل مضمون .

ـ ان متوسط الاجر السنوي الخاضع للاشتراكات (على اساس حد اقصى ٧٥٠ ليرة شهريا) هو ٢٤٢٣ ليرة ، اي ٢٨٥ ليرة شهريا .

ـ ان مجموع الاجور السنوية الخاضعة للاشتراكات ٦٨٤ مليونا و ٦٠٠ الف ليرة.

وجوه المعاطلة تتكشف

ومن هنا بالضبط ، فانه كلما اقترب موعد تنفيذ الضمان الصحي في موعده المحدد بتاريخ الاول من شهر شباط المقبل ، كلما تكشفت اكثر فاكثر وجوه المعاطلة الى يخسيء خلقها النظام . وكلما ازدادت الطبقه العاملة اللبنانه ومعها سائر الكادحين بقنا بأن النظام يتآمر شتى الوسائل والاساليب لاجهاض هذا المكتسب العمالي ومطلبه منسجما بذلك مع طبيعه الطبقه المعبره عن مصالح كبار الرأسماليين والمستغلين في هذا البلد .

وبالطبع فان النظام يحاول الظهور بمظهر موضوعي حيال عرقله تنفيذ الضمان الصحي في موعده المحدد . الا ان الحرص على الظهور بمظهر الموضوعية شيء ، وإعطاء نظره موضوعية او بمسيرات موضوعيه شيء آخر . ونتيجة لذلك فان كافه التبريرات التي يلفقها أهل النظام في معرض حديثهم عن ضرورة أجل تنفيذ الضمان الصحي في موعده المحدد لا تصمد من جهة امام المناقشة العلمية ، وهي من جهة ثانية لا تدلل

التباكي على المصلحة الشعبية فصل مزيف من اللعبة

لذلك فان كل ما يدور على ألسنة الرأسماليين وجميع أهل النظام ، من مثل وجوب الحرص على نجاح التنفيذ أكثر من الحرص على موعد التنفيذ ، ليس الا كلاما لستر مؤامرة اجهاض الضمان الصحي . اذ ان الحرص على تنفيذ الضمان الصحي بشكل سليم ، يستدعي اما تأمين كافة الشروط والوسائل خلال فترة الـ ١١ شهرا الفاصلة بين آذار العام الحالي ، وبين شباط العام المقبل .

اما تعقيد الامور قبل موعد التنفيذ ، باختلاق استحالة تنفيذه لعشرات بل مئات الاسباب التي يرددها النظام هذه الايام ، فمثله ابسط ما يقال فيها انها تكشف صراحة وجه المعاطلة ، والخداع ، وسياسة اللف والدوران التي ينتهجها الطبقه الرأسمالية ، من اجل تنفيذ بعد نماذج من العقبات التي يضعونها كحواجز امام تنفيذ الضمان في موعده المحدد .

وقبل ان ندخل في مثل هذه المناقشة لا بد من ان نناقش عددا من الامور المتعلقة بنظام الضمان الصحي والتي لا يجوز تجاهلها في أي بحث يتعلق بالضمان الصحي . وأبرز هذه الامور هي مسألة عدم شمول النظام

تطوير وتصعيد الثورة في وجه كافة انواع التآمر ضرورة تاريخية ومصيرية

في صبيحة الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ ، وخلال ساعات قليلة استطاعت العسكرية الاسرائيلية ان تحقق نصرا ساحقا اظهر هشاشة الانظمة العربية التي كانت قبل هذا التاريخ تقوم بحركات بهلوانية فائمة على اساس من الخداع والمخاتلة ، مما اذهل العالم اجمع ، وقد استطاعت اسرائيل ان تكتسح خطوط القتال الاولى لثلاث دول عربية بقيت اكثر من عشرين سنه تتحدث عن الاستعداد للحرب وحتمية الصدام العسكري مع اسرائيل وبدء بهيه ازالة الوجود الصهيوني ، وأن تحتل اراض شاسعة لهذه الدول .. وصدر قرار عن مجلس الامن بأمر بوقف اطلاق النار وانسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها ، ونم وقف اطلاق النار وظلت اسرائيل تحفر خطوط الدفاع للمحافظه على وجودها في الاراضي التي احتلتها

ووافقت على قرار القسم الذي رفضه الجماهير الفلسطينه والعربية فاطه ؟

لقد وافقت الحكومات العربية على قرار القسم السابق للاسباب التالية :

١ ـ لم يكن بهم الحكومات العربية ان تغتصب جزء من الاراضي العربية بقدر ما كان يهمها المحافظه على وجودها بغض الاحكام الرقيقة وملاحقة الخصوم السياسيين وضرب المد الوطني وحرمان الجماهير العربية من ممارسة دورها في النضال ضد هذا الغزو الامبريالي .

٢ ـ المزايدات بين الحكومات العربية وعدم وضوح وسائل مواجهة الغزو الامبريالي ، بالاضافة الى عدم توفر الجدية لهذه المواجهه .

٣ ـ الوضع الطبقي والعشائري الذي كان يمنعهم من منازلة الاستعمار الذي كان يقدم لهم الدعم المادي والمعنوي لتحقيق استمرارهم في الحكم .

٤ ـ عجز القيادات العربية الرسميه عن معاومه الغزو الصهيوني الامبريالي المسلح لفلسطين .

٥ ـ الانتظار حتى تنهي الحكومه البريطانية انتدابها لفلسطين ، وبمجرد انسحاب بريطانيا سيكون لديها القدرة على طرد الدخلاء والقضاء على (دولة اسرائيل) !

٦ ـ للمحافظة على وجود شعب فلسطين على جزء من الاراضي الفلسطينية لكون هذا الجزء قاعدة للنضال من اجل تحرير الجزء المغتصب !

هذه الاسباب التي دفعت الحكومات العربية لتنازل عن جزء من الاراضي العربية ووافق على قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ ، هي الاسباب نفسها التي دفعت بالحكومات العربية الى الموافقة على تقسيم فلسطين وانشاء دولة فلسطين ، ولكن لماذا بقيت هذه الاسباب قائمة زهاء ربع قرن من الزمن وبعد مرور اكثر من ٢٣ سنة على التقسيم الاول ؟ ولماذا فشلت هذه الانظمة في ايجاد (اسباب) تمنع الامة العربية القدرة على تحرير فلسطين ، رغم توالي زعامات كثيرة حكمت المنطقة العربية ، كلها (تهدد) اسرائيل وكلها تحذر من الامبريالية ومؤامراتها ؟.

نستطيع ان نجدد الاجابة عن السؤالين السابقين بالتالي :

١ ـ افلاس القيادة الفلسطينية التقليدية ونسري روح التردد في اقسام منها .

٢ ـ حرمان الشعب الفلسطيني صاحب الحق المغتصب من استرداد وطنه ، بمساندة الجماهير العربية ، والتضييق عليه وحصر نشاطاته بالحصول على لقمة العيش .

٣ ـ الانقلابات العسكرية التي في معظمها انزلقت الى مواقع العداء مع الجماهير ، افرزت قيادات برجوازية تنكرت لقضايا الجماهير وحرمتها من التعبير حتى من خلال النقابات الصورية الفارغة التي انشأتها .

٤ ـ فشل الحكومات الوطنية برجوازية وعسكرية ـ في تعبئة الجماهير وتسليحها والاعتماد عليها ، وخنق الحركة الوطنية وممارسة اسلوب فاشي مع الخصوم السياسيين مما سبب هزيمتهم في اكثر من معركة مواجهة مع الامبريالية العالمية .

٥ ـ فشل الاحزاب السياسية العربية بقيادة البرجوازية المتذبذبة الجبانة التي عملت بصورة دائمة على تحقيق مصالحها الضيقة الانانية ، وعجزها عن قيادة الجماهير للتخلص من اضطهاد الرجعية العربية لها .

وبينما كانت العسكرية الاسرائيلية تثبت مواقعها في الاراضي المحتله ، كانت العسكرية العربية المهزومة تبحث عن وسائل تعيد الاراضي التي احتلها اسرائيل ، وتنشط الساسة العرب ـ مدعمه بطلقات مدفعية على الحدود في مواجهه اسرائيل ـ للبحث عن حل .

وما ان تعدم المستر روجرز بمشروعه (للسلام) في منطقه الشرق الاوسط حتى تلقفه الانظمة العربية و « اجبرت » اسرائيل على القبول به . واصبح تنفيذ مشروع روجرز الاستسلامي مهمة الانظمة العربية الاساسية تعمل على ازاحة كل العقبات التي تقف هباءلا دون تنفيذه ، ولو كان ذلك حركة المقاومة ، التي تمثل الشعب الفلسطيني الطرف الاصل والمستقل في ما سمي بأزمة الشرق الاوسط . ولكن لماذا « اجبرت » الدول العربية اسرائيل على القبول بمشروع روجرز ؟

ان موافقة الانظمة العربية على مشروع روجرز هو اعلان صريح عن عجز هذه الدول عن التصدي لاسرائيل عسكريا وسياسيا . لقد انهزمت الانظمة البورجوازية العسكرية امام اسرائيل ثلاث مرات بدءا من عام ١٩٤٨ حتى هزيمة ١٩٦٧ ، بالاضافه الى مئات الهزائم التي نجمت عن حالات هجومية اسرائيليه محدودة النطاق على حدود هذه الدول ، وانهزمت سياسا امام اسرائيل في كل المجالات والمحافل الدولية وعلى مسافة ربع قرن من الزمن . أمام هذه الهزائم الملاحقة ـ عسكريا وسياسيا ـ كان لا بد للانظمة العربة المهزومة من تقديم تنازلات لصالح الامبريالية العالمية للخروج من دائرة المواجهة العسكرية المباشرة معها ، لذلك لجأت الى المعاوضة بقصد الوصول الى تسوية قوامها تنازلات متبادلة ترد الاراضي التي احتلتها اسرائيل الى الدول العربية مقابل (تأمين) الحدود (الاسرائيلية) من التهديدات واعمال العنف !.

لذلك لم يكن مستغربا قبول الانظمة العربة لمشروع روجرز الاستسلامي ، وكذلك ليس مستغرب ايضا الحديث عن انشاء دولة فلسطينية طالما ان انشاء مثل هذه الدولة تهدف سلسلة من الهزائم المتتابعة التي مني بها هذه الانظمة ويحافظ على استمرارها في الحكم ، متجاوزة الحقوق الطبيعية والشرعية للشعب الفلسطيني ومتجاهلة للاماني التي حمل السلاح من أجل تحقيقها وما زال يقدم الشهيد تلو الشهيد في سبيل استرداد كرامته ، ومتناسية غضبة الجماهير الفلسطينية في وجه محاولة التجزئة التي سعت من اجلها حكومات نكبة عام ١٩٤٨ .

ولعل من الضروري ، لتكون اكثر وضوحا ، العودة لالقاء نظرة على الدولة الفلسطينية المقترحة عام ١٩٤٧ بقرار من الجمعية العامة للامم المتحدة ، لتقسيم فلسطين الى دولة فلسطينية ودولة صهيونية تنهي الصراع في فلسطين ، لما في ظروف تلك المرحلة والمرحلة الراهنة التي يجري فيها الاعداد الجاد لتقسيم فلسطين بين اصحابها الشرعيين والصهاينة ، من تشابه .

الدولة الفلسطينية والدولة الصهيونية

خصص قرار التقسيم الصادر في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٧ ثلاث اقسام للدولة الصهيونية، وهي التالية :

١ ـ الجليل الشرقي وفضاء بيسان باجمعه .

٢ ـ الساحل من جنوب عكا شمالا الى المجدل جنوبا .

٣ ـ اقسام من اقضية المجدل وغزة وبئر السبع وجميع النقب وقسم من البحر الميت .

وخصص الاقسام التالية للدولة الفلسطينية :

١ ـ الجليل الغربي (الناصرة ، عكا ، شفا عمرو)

٢ ـ المنطقة الجبلية الممتدة من شمال مدينة جنين شمالا الى مدينة بئر السبع جنوبا . ومن نهر الاردن شرقا الى سفوح الجبال غربا .

٣ ـ اقسام من اقضية المجدل وغزة وبئر السبع والفالوجا ، يضاف الى هذه الاقسام مدينة حيفا على ان يبحث في مسألة حي « الكرنتن » فيها ، وهو في اكثرية سكانه من اليهود . اما القدس فقد نص قرار التقسيم على تدويلها .

ونص القرار على عقد معاهدة بين الدولة الفلسطينية والدولة الصهيونية لاقامة اتحاد اقتصادي تنحصر اغراضه واختصاصاته في ما يلي : اتحاد جمركي ، نظام مشترك للعملة ، ادارة مشتركة للمواصلات ذات الصلة بالتجارة الدولية ، تنمية اقتصادية مشتركة . كما نص ايضا على وضع قيمة جمركية عامة لضمان الحرية الكاملة للتجارة بين الدولتين وصيانة حرية المرور والزيارة لجميع مواطني الدولتين والمقيمين فيهما

من خلال هذه النظرة على قرار القسم نلاحظ ان صياغه احكامه كانت في خدمة الدولة الصهيونة لتحقق مطامعها في التوسع التدريجي من خلال ايجاد وضع (سلمي) في الدولة الصهيونة (حقوقا) و (كيانا) تكون اداة لخدمة اغراض الاستعمار وتحقيق اهدافه ، ولتكون قاعدة تحد امامة تنطلق منها لتنفيذ مخططاته ولبضع العراقيل امام حركه التحرر الوطني العربية في اقامة حاجز بشري قوي وغريب وحاجز جغرافي طبيعي يفصل المشرق العربي عن مغربه وساهم في تجزئة المنطقة وتأخرها وابقاء شعبها على حالته من التفكك .

امام هذا الفخ الذي لحق بالعرب من جراء هذا التقسيم الجائر ، وأمام الاهداف الصهيونية وارتباطها العضوي بالاهداف الاستعمارية العالمية لماذا قبلت الحكومات العربة بهذه (المصالحة)

(تتمة البحث في العدد القادم)

هيثم كمال